وفقًا لمبادئ الرابطة الدولية لسوق رأس المال وجمعية سوق القروض

«برقان» ينجح في إنشاء إطار عام للتمويل المستدام

نجح بنك برقان ش.م.ك.ع. في إنشاء إطار عام للتمويل المستدام وفقًا للمبادئ المعمول بها لدى الرابطة الدولية لسوق رأس المال (ICMA) وجمعية سوق القروض (LMA). وسوف يُنظم هذا الإطار توزيعَ العائدات الناتجة عن إصدارات سندات وقروض الاستدامة نحو تمويل المشاريع والشركات التي تحقق أثاراً بيئية واجتماعيه إيجابيه. كما يتناول هذا الإطار الآلية التي سيتم من خلالها إدارة عائدات سندات وقروض الاستدامة غير الموزعة، وكيفية القيام بعملية التخصيص واعداد التقارير الخاصة بالآثار البيئية والاجتماعية الناتجة عن أنشطة التمويل المستدام لصالح جميع أصحاب الشأن الحاليين والمحتملين.

وبهذه المناسبة صرّح ماجد عيسى العجيل، رئيس مجلس إدارة مجموعة بنك برقان، قائلا: "إن هذا الإطار هو أحد العناصر الرئيسية لخطة الاستدامة الموسعة للبنك، والتي تم انشاؤها استجابة للتحول العالمي السريع نحو الاستدامة وعلى ضوء رؤية "كويت جديدة 2035"، التي تساهم في تحقيق عدد من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة".

ماجد العجيل

كما علق مسعود محمود جوهر حيات، نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجهاز التنفيذي لمجموعة بنك برقان، قائلا: "نحن فخورون لأن بنك برقان هو أول بنك كويتي وأحد أول البنوك في المنطقة الذي يقوم بتأسيس إطار عام للتمويل المستدام. وتبين هذه المبادرة التزام البنك الكبير بالاستدامة، وهو ما يؤكد مكانته كأحد المؤسسات الرائدة في المساهمة في تحويل الكويت ودول المنطقة الأخرى إلى اقتصادات أكثر استدامة".

دلال الصانع

وأضاف حيات: "من الناحية الإستراتيجية، يُعد الإطار العام للتمويل المستدام وسيلة تساعد على مواءمة مؤسسات التمويل الدولية التي لديها قيم استدامة متجذرة من عملاء البنك الذين يهتمون بالاستدامة والذين يتطلعون إلى القيام بمبادرات الاستدامة لصالح العديد من المجتمعات".

وأوضحت دلال يوسف الصانع، رئيس أسواق رأس مال الدين لدى بنك برقان: "من المتوقع أن تسعى الأسواق الناشئة بنشاط نحو اتباع مناهج مسؤولة من الناحيتين البيئية والاجتماعية لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة والتعليم والرعاية الصحية، من ضمن العديد من مبادرات الاستدامة المؤثرة الأخرى. ومن المتوقع أن يؤدي هذا، إلى جانب الندرة النسبية لإصدارات سندات وقروض الاستدامة من الأسواق الناشئة، إلى زيادة كبيرة في حجم هذه الإصدارات وقيمتها الإجمالية في السنوات القادمة".

مسعود حيات

وأضافت الصانع: "لأغراض تسهيل تدفق التمويل المستدام، تقوم المؤسسات الاقتصادية الرئيسية التي تعمل في الأسواق الناشئة بالتلبية التدريجية لمتطلبات الشفافية لمجموعات المستثمرين الدوليين فيما يتعلق بخطط الاستدامة وأنشطتها وأهدافها. وبالتالي، فإن إنشاء أطر التمويل المستدام التي تحدد معايير تأهيل المشاريع والشركات للتمويل المستدام أصبح أمرا بالغ الأهمية".قام بنك اتش إس بي سي (HSBC) بالعمل كمستشار حصري لهيكلة الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عند انشاء الإطار العام للتمويل المستدام. وقد حصل بنك برقان على رأي طرف ثان حول هذا الإطار من شركة عالمية رائدة ومختصه بهذا الشأن، والتي قامت بتقييم مدى توافق الإطار مع مبادئ الرابطة الدولية لسوق رأس المال ومبادئ جمعية سوق القروض.

توصية بتوزيع 15في المئة نقداً و5 في المئة أسهم منحة

«الصالحية العقارية» تحقق 9.3 ملايين دينار أرباحاً صافية خلال 2021

أعلنت شركة الصالحية العقارية عن تحقيق أرباح صافية بقيمة 9.3 مليون دينار كويتي وربحية سهم بلغت 18.87 فلس للسهم الواحد عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، وذلك بالمقارنة مع أرباح بقيمة 21.3 مليون دينار كويتي وربحية سهم 43.05 حققتها الشركة في العام السابق إثر عملية بيع نحو 90 % من استثمار "الصالحية" في شركة هدية القابضة في ألمانيا.

وكان مجلس إدارة شركة الصالحية العقارية قد عقد اجتماعه بالأمس حيث اعتمد فيه البيانات المالية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، وأظهرت النتائج المالية للشركة نمواً في الأداء التشغيلي للشركة خلال عام 2021 مع تراجع تداعيات أزمة فيروس كوفيد 19 على مختلف القطاعات محلياً وعالمياً، حيث سجلت موجودات الشركة ارتفاعاً قدره 7 % لتصل إلى 391 مليون دينار كويتي، فيما بلغ إجمالي حقوق المساهمين 161 مليون دينار كويتي.

غازي النفيسي

وخلال الاجتماع وافق مجلس إدارة شركة الصالحية العقارية برئاسة غازي النفيسي، على التوصية بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 15 فلس للسهم الواحد وتوزيع أرباح أسهم منحة بنسبة 5 % لسنة 2021 لمساهمي الشركة، على أن تخضع هذه التوصية لموافقة الجمعية العامة للمساهمين.

كما شهد اجتماع مجلس الإدارة الاطلاع على آخر تطورات مشروع العاصمة، حيث أتمت الشركة بنجاح الافتتاح الجزئي لمشروع العاصمة بانطلاقة قوية لمول العاصمة في نوفمبر الماضي بعد النجاح بتأجير نحو 97 % من المجمع التجاري، كذلك تم افتتاح المباني الملحقة بالمشروع والمخصصة كمواقف للسيارات بهدف تخفيف العبء على الزوار من أجل الاستمتاع بتجربة زيارة المول.

بهدف تبادل البيانات الائتمانية الكويتية البحرينية

«ساي نت» توقع اتفاقية تفاهم مشترك مع «بنفت»

استكمالا لتفعيل قرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الصادر في اجتماع المجلس في دورته السابعة والثلاثين في 2016م، والقاضي بالموافقة على تبادل المعلومات الائتمانية بين دول المجلس، وفق خطة العمل والإطار الشامل لآلية تسهيل تبادل المعلومات الائتمانية بين دول المجلس ، قامت شركة شبكة المعلومات الائتمانية (ساي نت) بتوقيع إتفاقية ثنائية لتبادل البيانات والمعلومات الائتمانية مع مركز البحرين للمعلومات الائتمانية (بنفت) ، حيث مثل ساي نت رَئيسها التنفيذي فهد المنيس بينما يمثل بنفت رئيسها التنفيذيَ عَبد الواحد الجناحي. ويأتي توقيع الاتفاقية الثنائية بين ساي نت وبنفت تفعيلاً لقرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الصادر في اجتماع المجلس في دورته السابعة والثلاثين في 2016م، والقاضي بالموافقة على تبادل المعلومات الائتمانية بين دول المجلس، وفق خطة العمل والإطار الشامل لآلية تسهيل تبادل المعلومات الائتمانية بين دول المجلس.

وقال المنيس "إنه لمن دواعي سرورنا توقيع هذا النوع من الاتفاقيات والتي تعتبر أحد العناصر الداعية إلى تقارب أوثق وروابط أقوى بين دول مجلس التعاون الخليجي ، وسعياً إلى مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي تحقق الوصول إلى السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي بين دول المجلس وفقاً لتوجيهات أصحاب السمو والجلالة قادة المجلس، و بدعم من بنك الكويت المركزي ، حيث تعتبر المعلومات الائتمانية في الوقت الحالي من اهم عناصر تطوير النظم المالية والاقتصادية تساعد في زيادة كفاءة عمليات التمويل في الاقتصاد بصورة عامة، وكفاءة وسلامة النظام المالي والاقتصادي بصورة خاصة . وبين المنيس أن هذه الأهداف التي تتطلع "ساي نت" و"بنفت" لتحقيقها، منوهاً إلى أن المعلومات الائتمانية سوف تساهم بشكل كبير في الحد من المخاطر نتيجة التعثر المالي والذي ينعكس إيجابا في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الثقة في الاقتصاد الوطني، وخلق المناخ الملائم للقطاع المالي لأداء دوره الحيوي في الاقتصاد الوطني من خلال التفاعل المستمر بينه وبين جميع القطاعات المصرفية والمالية والتجارية وكافة والأنشطة الاقتصادية الاخرى المنصوص عليها في أحكام القانون رقم 9 لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية ولائحته التنفيذية.

المنيس والجناحي ومسؤولو الشركتين خلال إعلان الاتفاقية

واشاد المنيس بدور بنك الكويت المركزي، ومصرف البحرين المركزي والأمانة العامة لدول الخليج ودعمهم لمبادرة تبادل المعلومات الائتمانية وتسهيل الأطر التشريعية والنظامية والأسس الإشرافية والرقابية كافة، مشيراً إلى أن الاتفاقية الثنائية بين "ساي نت" و"بنفت" نتيجة تطور أنظمة وتشريعات المنظومة النقدية بالخليج، ما يساهم في تفعيل السوق المشتركة بينهم من خلال أوجه عدة، وأهمهما في القطاعات التجارية والأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، بما سيشجع عمليات التوسع في الاستثمار المحلي وطلب الحصول على تسهيلات ائتمانية من جميع القطاعات المصرفية والتمويلية المختلفة.

هذا وتهدف الاتفاقية الثنائية بين ساي نت الكويتية وبنفت البحرينية للرقيَ بجَودة المحافظ الائتمانية، وتنويع المخاطر الائتمانية، ووضع حدود قصوى لآجال منح الائتمان، وتحديد إرشادات عن نسبة القروض إلى الأصول ونسبة كل نوع من أنواع الائتمان إلى الأصول، وتحديد نوعية الضمانات وكيفية تقييمها والجهة التي تقيمها، والعلاقة بين حجم الائتمان وقيمة الضمانات.

"ضمان الاستثمار": 72 مليار دولار.. حجم الاستثمارات الاجمالية في مصر خلال 2022

رسم بياني توضيحي

كشفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لمصر بمعدل 3.3 % ليصل إلى 396.3 مليار دولار عام 2021، مع توقعات بمواصلة نموه بمعدل 5.2 % ليصل إلى 438.3 مليار دولار عام 2022.

واوضحت المؤسسة في تقريرها المنشور على حسابها على تويتر والمستند الى احصاءات صندوق النقد الدولي ان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع الى 3851.7 دولار عام 2021 مع توقعات ارتفاعه الى 4176.6 دولار عام 2022.

وتوقع التقرير انخفاضاً طفيفاً في سعر صرف الجنيه المصري ليبلغ (16 جنيه لكل دولار) مع ارتفاع معدل التضخم الى 6.3 % عام 2022.

كما توقع التقرير نمو الاستثمارات الاجمالية في مصر الى 71.9 مليار دولار لتمثل 16.4 % من الناتج عام 2022 مع توقعات بتراجع العجز في الموازنة العامة ليصل الى 6.4 % من الناتج، تزامناً مع توقع تراجع طفيف في عجز الحساب الجاري الى 3.7 % من الناتج لعام 2022، في المقابل من المتوقع أن تشهد الاحتياطيات من العملة الأجنبية نموا لتبلغ 45.3 مليار دولار لتغطي واردات مصر من السلع والخدمات لمدة تصل الى 6 أشهر.

اما مؤشرات المديونية فيتوقع التقرير نموا للدين الحكومي الى 392.3 مليار دولار، مع تراجع الدين الخارجي ليبلغ 145.9 مليار دولار بما يمثل 89.5 % و33.3 % من الناتج المحلي على التوالي خلال العام 2022.

البنك التجاري يدعم جمعية الرميثية

جانب من تسليم شيك المساهمة

قدم البنك التجاري الكويتي مساهمة مادية لجمعية الرميثية التعاونية، حيث استقبل رئيس مجلس إدارة الجمعية م. عدنان عبدالله شهاب المديرة الإقليمية في البنك التجاري فاطمة مختار وتم تسليم شيك المساهمة للجمعية.

وبهذه المناسبة أشاد رئيس مجلس إدارة جمعية الرميثية التعاونية م. عدنان عبدالله الشهاب بالدور الفعال الذي يقوم به البنك التجاري في دعم مختلف الأنشطة الاجتماعية الهادفة إلى خدمة جميع شرائح المجتمع، منوها بأن برامج المسئولية الاجتماعية للتجاري تمتد لتشمل رعاية الفعاليات التربوية والثقافية والرياضية والتوعوية والصحية التي تنظمها الجمعية لقاطني منطقة الرميثية.

ومن جانبها قالت فاطمة مختار المدير الإقليمي في البنك التجاري أن البنك التجاري الكويتي يحرص دوما على توطيد علاقاته مع مؤسسات المجتمع المدني، مؤكدة في هذا الصدد أن الدعم الذي قدمه البنك للجمعية سوف يتم توجيهه لرعاية الأنشطة والفعاليات المجتمعية التي تنظمها الجمعية لقاطني منطقة الرميثية بما يخدم الوطن والمواطن ويساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

وفي الختام توجه رئيس مجلس إدارة جمعية الرميثية التعاونية بالشكر والتقدير لإدارة البنك التجاري الكويتي متمنياً المزيد من التقدم والازدهار لأسرة البنك ومؤكداً أن التجاري يأتي في طليعة مؤسسات القطاع الخاص التي تمارس دورها الإيجابي في دعم الأنشطة الاجتماعية تحقيقاً للمسئولية الاجتماعية الشاملة.